نزع الخافض
عامل نحوي مطرد للنصب

عبد الحميد السيد طلب*

الملخص

بنى البصريون والكوفيون مذهبهم في النحو على نظرية العامل النحوي (اللفظي والمعنوي) ولوحظ أن حرف الجر وهو عامل لفظي قد يحذف من الأسلوب فينصب مابعده ، وقد أكثر النحاة من قولهم إن هذا المنصوب بعد حذف الجار قد نصب على نزع الخافض أو إسقاطه دون أن يثبتوه عاملا نحويا ، والبحث المنشور يتتبع هذه المسألة في مواطنها المختلفة فيجد لها إطرادا في اللغة في أبواب متعددة لم يتخلف فيها النصب عند سقوط الخافض أو الجار ، ونرى بعض النحاة يحاولون أن يجدوا لذلك مبررا غير سقوط الجار فيحملون الفعل اللازم ما لا يطيق لجعله متعديا أو يضمنونه معنى فعل آخر يتعدى ، وإذا كان ذلك مما يمكن قبوله في **تعدي الفعل اللازم** مع التكلف ، فإن ذلك يكون من العسر بمكان في المواضع الأخرى كالظرف والتمييز .

والذي ذهبت إليه من اعتبار نزع الخافض عاملًا للنصب مثله في ذلك مثل العامل المعنوي الذي رفع الفاعل والفعل المضارع وغيرهما يزيل هذا التكلف والعسر .

نزع الخافض أو إسقاطه أمر يدور كثيرا على ألسنة النحاة والمشتغلين بقواعد العربية ، وقد أردت في هذا البحث الموجز أن أتعرض له ولأثره في الكلمة التي تليه وأتتبعها في الأبواب النحوية المختلفة التي وقع فيها (نزع الخافض) ، كما أردت أن أتعرض لموقف كل من البصريين والكوفيين في هذا المضمار . أولئك الذين اهتموا بنظرية العامل النحوي وأثره في بناء القاعدة النحوية ، بل شيدوا صرح النحو العربي على القول بوجود هذا العامل لفظا أو معنى :

أولا : في تعدي الفعل ولزومه :

إذا نحن أمعنا النظر في هذا الباب وجدنا أن إسقاط الخافض أو نزعه ــ كما اصطلح عليه النحاة ــ وقد لعب دورا هاما في التعدي واللزوم ، وهذا ابن مالك في ألفيته يقول :

وعَـــدّ لازِمـــــاً بحَـــــرْفِ جَرّ وإنْ حُذِفْ فالـــــنَّصبُ لِلْمُنْجَـــــرّ

ومثل النحاة لهذا بقولهم : « مَرَرْتُ خالداً » في قولهم : مررتُ بِخَالِدٍ ، وقالت العرب : جئتُ البَيْتَ بدلا من جئتُ إلى البَيتِ وقال الشاعر :

تَمُـــرُّونَ الدّيَـــارَ ولم تَعُوجُـــــوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ[١]

والأصل : تمرون بالديار ، وأسقط الخافض (الباء) فانتصب ما كان مجررا .

والعامل فيما أسقط الخافض قبله نصبا عند **البصريين هو الفعل المتقدم ، ويقولون في هذه الحالة : ان الفعل قد تعدى إليه بنفسه .**

أما الكوفيون فيرون أن (خالدا) في المثال الأول و (البيت) في المثال الثاني ، و (الديار) في الشاهد الشعري قد نصب على (نزع الخافض) ، فاسقاط الخافض عندم يكفي لنصب ما كان مجرورا[٢] .

واسقاط حرف الجر أو الخافض قد يكون :

ا ــ سماعا عن العرب :

ويراد به هنا ما يقع في سعة الكلام واختياره[٣] كقولهم : نصَحْتُ لمحمدٍ ونَصَحْتُ محمداً ، وشكَرْتُ لعَلِيّ وذَهبْتُ إلَى الشَّامِ ، وذهبت الشامَ .

ب ــ قياسا مطردا :

وذلك مع (أنَّ) و (أنْ) المصدريتين ، مثل قول الله تعالى : « شَهِدَ اللّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » (سورة آل عمران : ١٨) ، والتقدير : شهد الله بأنه ... وكقوله تعالى أيضا : أو عَجِبْتُمْ أن

جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِكُمْ (سورة الأعراف : ٦٩) ، والتقدير في الآية : أعجبتم من أن جاءكم ... وقد أسقط الخافض قبل المصدر في الآيتين ، وهو إسقاط مطرد مقيس .

ومحل المصدر من (أنَّ) ومعموليها أو من (أنْ) المصدرية الناصبة والفعل بعدها :

النصب : وذلك عند سيبويه والفراء بعد إسقاط الخافض .

الجر : عند الخليل والكسائي ، مراعاة لحرف الجر الذي أسقط[٤] وهو ضعيف ، لأن حرف الجر إذا حذف أو أسقط لا يعمل[٥] .

وهذا الحذف المقيس المطرد للخافض مع (أنَّ و أنْ) مشروط بعدم حدوث لبس في الأسلوب بعد حدوثه ، فإن كان حذف الخافض أو إسقاطه يلزم منه حدوث لبس من ناحية المعنى وجب ذكر حرف الجر ، وليس للمتكلم أن يسقطه .

وإنما يتأتى ذلك إذا كان الفعل السابق على حرف الخفض من أفعال الأضداد ، أي التي تحتمل المعنى وضده ، ويحدد حرف الجر بعده المعنى المراد مثل الفعل (رغب) ، فإنك تقول : رغبت في الشيء ورغبت عنه ، والمعنيان متضادان ، فلو جاء بعد هذا الفعل مصدر من (أنْ) والفعل أو من (أنَّ) ومعموليها وجب ذكر حرف الخفض ولا يجوز لنا إسقاطه ، وإلا التبس المعنى على السامع ، وذلك كأن تقول : رغِبْتُ أنْ تَأْتِيني ، فهل المراد : رغبتُ فِي أنْ تَأْتِيني ، أو رغبْتُ عَنْ أنْ تَأْتِيني ، أي أنني لا أريد مجيئك مثلا ؟ وهكذا .

وتشارك (أنَّ وأنْ) في إطراد إسقاط الخافض أداة النصب (كي) المصدرية أيضا ، فيجوز لك أن تقول : جئتُ كَيْ أتعلَّم ، والأصل جئتُ لكَيْ أتعلَّمَ .

ولقد تتبع النحاة ظاهرة إسقاط الخافض في اللغة في هذا الباب ، سواء جاء الإسقاط في القرآن الكريم أو جاء في الشعر العربي ، فوجدوا أن ما وقع بعد حرف الخفض المحذوف أو المسقط يطرد نصبه ، مع اختلافهم في عامل نصبه كما أشرنا إليه قبلا ولكنهم مع ذلك لم ينكروا أثر هذا الإسقاط أو الحذف ، وان حاول بعضهم أن يوجد له تفسيرا معنويا أو بلاغيا ، ولكنه لايقلل من قيمة هذا الإسقاط في عمل النصب :

أولا : ففي التعدي إلى المفعول بحرف الجر ، قد يسقط هذا الحرف فيأتي الفعل في صورة ما يتعدى بنفسه إلى ما سقط قبله الخافض على معنى أطلق عليه بعضهم (التضمين) ، وذلك كقوله تعالى : ولا تَعْزِمُوا عُقْدةَ النِكَاحِ حتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أجْلَهُ (سورة البقرة : ٢٣٥) ، فالفعل (عزم) لا يتعدى بنفسه إلى المفعول ، وإنما يتعدى إليه بحرف الجر ، فتقول : عَزَمْتُ على كذا ، ولكنه تعدى هنا في الآية الكريمة إلى (عقدة) بعد إسقاط حرف الجر ، لأنه تضمن معنى (نَوَى) ، والمعنى : ولا تنووا عقدة النكاح .

ورأينا من العلماء من ينأى صراحة عن التضمين ، وينصب ما جاء بعد حرف الجر المحذوف على (نزع الخافض) ، ومن هؤلاء الزجاج ، حيث يقول في التقدير : أي عَلَى عقدةِ النِكَاحِ (الزجاج : ١/١١٠) ، فهو يعتد بالحرف المحذوف في تقدير المعنى ، ويعتبر إسقاطه هو الناصب وأيضا رأينا أباحيان يقول في نفس الآية : النَّصب على إسقاط حرف الجر (أبو حيان : ٢/٢٢٩) .

كذلك الآية الكريمة : فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهوَ خَيْر لَه (سورة البقرة : ١٨٤) . وفيها يقول الزجاج : أَيْ بِخَيْرٍ (الزجاج : ١/١٢٣) ، فيجعل إسقاط الخافض هو العامل للنصب دون حاجة إلى (تضمين) ، ويقول أبو حيان فيها أيضا : وانتصاب (خيرا) على أنه مفعول على إسقاط الحرف ، أي بخيرٍ ، لأن الفعل (تطوع) لا يتعدى بنفسه (أبو حيان : ٢/٣٨) .

والآية الكريمة : (لَأَقْعُدنَّ لهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيم (سورة الأعراف : ١٦) ، يقول الزجاج أي عَلَى صِرَاطِك ، وقد حذف الجار فانتصب لفظ (صراط) (الزجاج : ١/١١٧) .

والآية الكريمة : ومَنْ يَرْغبُ عَنْ مِلَّةِ ابراهِيمَ إلَّا منْ سَفِهَ نَفْسَه (سورة البقرة : ١٣٠) . يرى الكسائي والفراء أن (نفسه) منصوب على التمييز ، أي من سفه نفسا أو من جهة النفس ، وبعض نحاة البصرة قالوا : إنه نصب على اسقاط حرف الجر ، والأصل : إلا من سَفِه فِي نَفْسِه (الزمخشري : ١/٣١٢) ، لأن (سَفِهَ) لم يرد متعديا وقد نص بعضهم صراحة على أنه نصب على نزع الخافض[٦] . أما البصريون فقد جعلوا الفعل (سَفِهَ) متعديا بنفسه إلى كلمة (نفس) ، كما جعلوا كل ما سبق منصوبا بعد الفعل على أساس أن هذه الأفعال اللازمة قد تضمنت معنى أفعال متعدية فتعدت بنفسها إلى المفعول به بواسطة إسقاط حرف الجر .

ومما مثل به البصريون للنصب على التضمين القول العربي المشهور : رَحُبَتْكُمُ الدَّار بمعنى (وَسِعَتْكُمْ) والأصل : رَحُبَتْ بكمُ الدَّار ، فأسقط الحرف الخافض ، ثم انتصب ما بعده (الأشموني : ٢/٩٦ ــ ٩٧).

ومن مصطلحات البصريين أيضا في باب التعدي (إسقاط الجار توسعا) دون ضرورة شعرية أو تضمين ، ومثلوا لذلك بقول الله تعالى : أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ (سورة الأعراف : ١٥٠) أي : أعَجِلْتم عَنْ أَمْرِ رَبِكم ، فأسقط الجار فانتصب ما بعده ، وكقوله تعالى : « واقعدوا لهم كلَّ مَرْصَدٍ » (التوبة : ٥) فأسقط الجار فانتصب ما بعده ، فأسقط حرف الخفض (على) فانتصب ما بعده .

فالفعلان (عجل وقعد) في الآيتين لازمان في الأصل ولا يتعديان إلى المفعول مباشرة ، وإنما يتعديان بحرف الجر كما نعرف ، ولما أسقط حرف الجر انتصب ما بعده على (حذف الخافض) فجاء في صورة المفعول المتعدي إليه مباشرة[٧] .

والحقيقة إن العامل النحوي هنا الذي أحدث النصب ليس هو الفعل ، إذ هو لازم كما عرفنا ،

وليس في مقدوره النصب ، وإنما العامل هو (إسقاط حرف الجر) أو ما أطلق عليه اصطلاحا (نزع الخافض) الذي رأيناه مطردا هنا ، يستوي فيه ما نصب على ما قيل فيه (بتضمين) الفعل اللازم معنى فعل متعد وما نصب على (التوسع) ، بدليل أن النحاة القدامى قد وجدوا حرجا في القول صراحة بأن الناصب لما أسقط قبله الخافض هو الفعل وحده ، أو بأن هذا المنصوب مفعول مباشر لهذا الفعل ، وإنما جعل البصريون العامل للنصب الفعل المتقدم بوساطة حذف الجار أو (نزع الخافض) كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، كما أطلقوا على المنصوب لفظ مفعول به (توسعا) (الأشموني : ٩٧/٢) ، وتمسك الكوفيون (بنزع الخافض) عاملا مطردا للنصب ، وسنجده فعلا عاملا مطردا للنصب في مواضع كثيرة .

ولم يقف إسقاط الخافض أو نزعه عند الفعل المتعدي لمفعول واحد بحرف الجر ، بل وجدناه مع الفعل المتعدي لمفعولين ، وقد تعدى إلى ثانيهما بحرف الجر ، كما في قولنا : اخترتَ زيداً من القَوْم ، وهو ما أطلق عليه النحاة (المفعول المقيد) بحرف الجر فقد وجدنا أن العرب قد قالت : اخترتُ زيداً القَوْمَ ، فأسقطوا حرف الجر (من) ونصبوا ماكان مجرورا بها على نزع الخافض (الصبّان : ٩٢/٢ ، طلب : ٧٥/٢) ، وذكروا ذلك صراحة .

ومن ذلك أيضا في هذا الموضع قول الله تعالى : واخْتَارَ مُوسَى قومَهُ سَبْعِين رجلا (سورة الأعراف : ١٥٥) ، أي : اختار موسى مِنْ قَوْمِهِ ، فقد نصب لفظ (قوم) على (نزع الخافض)[٨] .

وفي غير القرآن جاء الشعر العربي مؤيدا لنزع الخافض أو حذفه عاملا للنصب في هذا الباب ، ومن ذلك قول الفرزدق :

ومِنَّا الذِي اخْتِيرَ الرِجَالَ سَمَاحَةً وجُوداً إذا هَبَّ الرِيَّاحُ الزَّعَازِعْ

أي : ومنا الذي اختير من الرجال ، فقد نصب لفظ (الرجال) على نزع الخافض[٩] بعد الفعل (اختار) المبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير يعود على إسم الموصول (الذي) ، وقد استشهد به سيبويه على ذلك (سيبوية : ٣٩/١) .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

استَغْفِرْ اللَّهَ ذَنباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

أي : مِنْ ذَنْبٍ ، فلما أسقط حرف الجر انتصب ما بعده (ذنبا)[١٠] . ونصبه على (نزع الخافض) كما قال العيني في شرح شواهد الأشموني ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى (من) لكنه ليس لبيان ما قبله من الابهام[١١] .

وهكذا رأينا اسقاط الخافض أو نزعه عاملا مطردا للنصب في الشواهد العربية منذ كتاب سيبويه

ثم ما تلاه من الكتب الأمهات وكذلك الحال في النثر ، وأعتقد أن ذلك مؤيدا لما ذهبت إليه من أن نزع الخافض أو اسقاطه عامل مستقل ينصب ماكان حقه الجر قبل نزعه .

ثانيا : في الظرف المنصوب :

وينتصب الظرف زمانا أو مكانا ــ على رأي البصريين ــ بالعامل قبله بواسطة نزع الخافض ، لأنه متضمن معنى (في) وقد عبر ابن مالك في ألفيته عن رأيهم حيث قال :

الظَّرْفُ وَقْتٌ أو مَكَانٌ ضُمِّنَا (فِي) باطِّرَادٍ كَهُنَا أمْكُثْ أزْمُنَا

أي : فِي أزْمُنٍ ، فلما أسقط حرف الخفض (في) انتصب الظرف ، وهو أمر مطرد .

والبصريون كعادتهم في الاحتفاء بالعامل النحوي يرون أن الفعل السابق قد عمل مباشرة في الظرف زمانا أو مكانا ، ولكنهم قالوا بجوار ذلك بوساطة نزع الخافض ، فهم بهذا يعترفون بأن الفعل وحده ليس قادرا على العمل فيما بعده في هذا الموضع ، فيشركون نزع الخافض معينا في العمل للفعل الذي يعتبرونه العامل الأصيل(١٢) .

والبصريون مولعون بإشراك تلك (الواسطة) لاعانة العامل الذي يعتبرونه أصيلا ، كما في : (تعدي الفعل) بنفسه عندهم إلى ماكان مجرورا قبل إسقاط الجار ، وقد سبقت الاشارة إليه ، وكما ذهب إليه كثير منهم من إشراك المبتدأ مع الابتداء في رفع الخبر (ابن الانباري : مسألة ٥) وكما قالوا في ناصب (المفعول معه) أنه الفعل بواسطة (الواو) (ابن الانباري : مسألة ٣٠) وفي ناصب (المستثنى) ، حيث ذهبوا إلى أن ناصبه الفعل أو ما في معناه مما تقدمه بتوسط (إلا) (ابن الانباري : مسألة ٣٤) إلى غير ذلك مما ليس هذا مقام ذكره .

وإذا سرنا مع البصريين في باب (الظرف) نجدهم لا يستطيعون التخلص مع مصطلح (نزع الخافض) أو التحدث عنه ، فقد جعلوا الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ منصوبا على (نزع الخافض) أيضا بعامل مقدر حيث يقولون : وذلك لأن الأصل في قولك : زيد أمَامَكَ ، وعمرٌو ورَاءَكَ : في ورائِكَ وفي أمَامِكَ ، لأن الظرف : كل إسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد به معنى (في) ، و (في) حرف جر لا بد لها من شيء تتعلق به ، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال (ابن الأنباري : مسألة ٢٩) .

ويقولون (بالتوسع) في الظرف زمانا أو مكانا ، حيث ينصبونه بعد إسقاط الخافض ، فيجعلونه مفعولا به ويعيدون عليه الضمير آنذاك دون أن يقترن ضميره (بفي) ، وذلك كقول العرب : اليوم سرته ، فإن أردت (باليوم) مجرد ظرف الزمان عادت (في) قبل ضميره ، فتقول : اليوم سرت فيه ، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها (السيوطي ، ١٣٩٤ : ١٦٦/٣) .

وفي قولهم (بالتوسع) هنا وبإسقاط الخافض ونصب ما كان مجرورا دليل على أهمية عملية

الاسقاط أو النزع وأثرهما في إحداث النصب وإلا ارتفع الظرف لوقوعه خبرا في مثل : زيد أمامك وعمرو وراءك ، واليوم سرته[١٣] .

وظاهرة أخرى تؤيد أن إسقاط الخافض أو نزعه يعمل نصبا فيما كان مجرورا ، فقد أنابت العرب (المصدر) عن الظرف بعد إسقاط حرف الجر ، فقالت : أَحَقاً أَنَّكَ مُسَافِرٌ ؟ والأصل : أفِي حَقٍ أنك مسافر (السيوطي، ١٣٩٤ : ٣/١٧٠)

ثالثا : في التمييز :

والتمييز منصوب بعد إسقاط حرف الجر (من) وهو مبني بصفة عامة على معناها ، وحددها جمهور النحاة (بمن) الخافضة بمعناها الشائع كالبيان والابتداء والتبعيض ، وخصها بعضهم (بمن) البيانية ، فإذا قلنا : اشتريتُ قنطاراً قُطْناً وكيلةً تَمْراً وقِيرَاطاً أَرْضاً ، كان كل ذلك على معنى (من) ، والأصل فيه : اشتريت قنطاراً مِنْ قُطْنٍ وكيلَةً من تَمْرٍ وقيراطاً من أَرْضٍ ، فلما أسقط حرف الخفض انتصب التمييز بإسقاطه أو نزعه ، وكذلك الحال مع تمييز العدد ، فإذا قلنا : جاءَ خمسةُ رِجَالٍ ، فالأصل فيه : جاءَ خمسةٌ مِنْ رجَالٍ ، وإذا قلنا : اشتريتُ خمسةَ عَشَرَ كِتَاباً ، كان الأصل فيه : اشتريتُ خمسةَ عَشَرَ من كِتَابٍ أي من جنسه أو عدده ، والمفرد يعبر عن النوع والجنس .

فإذا كان ما بعد (من) يصلح لأن يصبح مضافا إليه بعد العدد المراد تمييزه أضيف العدد إلى ما بُيِنَ (بمن) من المعدود كما في قولنا : جاءَني خمسة رِجَالٍ ، إلا إذا نُوّنَ المميّز ، كأن يقال : جاءني خمسة رجَالًا أو رأيت خمسةً رِجَالًا ، فإن ما بعدها ـــ في رأيي ينتصب على التمييز بإسقاط الخافض ، أو على (التفسير) ـــ وهو لا يخرج في معناه عن التمييز ـــ عند الأخفش الأوسط (٢/٣٩٥) وابن خالوية كما في قوله تعالى : ولبِثُوا في كهفِهِمْ ثَلاثَ مائةٍ سِنِينَ[١٤] .

والدليل على أن (سنين) تمييز في حالة النصب بعد تنوين (ثلاثمائة) على القراءة المذكورة أنها على معنى (من) أولا ، وثانيا ورود القراءة الأخرى وهي إضافة (ثلاثمائة) إلى (سنين) ، وقد قال العكبري في ذلك : ويقرأ بالاضافة وهو ضعيف في الاستعمال لأن (مائة تضاف إلى المفرد ، ولكنه حمل على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد من (ثلاثة إلى عشرة) إلى الجمع ، ويقوي ذلك أن علامة الجمع في (سنين) هنا جبر لما دخل (سنة) من الحذف فكأنها تتمة الواحد (أبو البقاء العكبري : ٢/٥٥) .

أما إذا لم تمكن إضافته العدد إلى المعدود فإن العدد ينتصب على التمييز بعد إسقاط (من) الخافضة ، وذلك كتمييز (أحد عشر إلى تسع وتسعين) (الأشموني : ٢/ ١٩٤) .

و (من) التي يجيء التمييز بمعناها وبحذفها ينتصب التمييز ليست مقدرة في نظم الكلام في حالة

النصب إلا من جهة المعنى ، وإنما هي ساقطة من الأسلوب ، والتمييز هو الذي أفاد معناها ، والاسم منصوب بعد سقوطها كما قال النحاة تمييزا .

واختلفوا فيما ينصب هذا التمييز بعد حذف (من) ، فذهب قوم إلى أن ناصبه هو مافسره وهو المميز السابق عليه (الأشموني : ١٩٦/٢) ، وهو رأي جمهور البصريين مخالفين رأيهم المشهور في العمل ، وهو أن الأسماء لا تعمل (ابن الأنباري : مسألة ١١) ، وإنما العمل للأفعال وما يحمل عليها من المشتقات ، والمفسر أو المميز في باب التمييز إسم بل هو جامد في معظم حالاته ، فكيف جعلوه عاملا في التمييز نصبا ؟ .

ولكننا إذا اعتبرنا أن اسقاط الخافض أو نزعه عامل مؤثر في نصب ما سقط من قبله كالظرف أو عامل مساعد في نصبه مع ما تقدمه من فعل أو شبهه على رأي البصريين في المنصوب بعد الفعل اللازم عند اسقاط الخافض يكون ذلك أحسن في باب التمييز من أن يقال : ان المميز قبل التمييز هو العامل فيه النصب ، مع الاعتراف والاقرار بأن التمييز على معنى (من) الجارة كما قال ابن مالك في ألفيته :

إِبْمُ بمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ..... وإن كان قد تأثر برأي السابقين في العامل النحوي حين يكمل البيت بما يذهبون إليه في عامل النصب في التمييز ، فيقول (ابن مالك : باب التمييز) : ..... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بما قَدْ فَسَّرَهْ .

والدليل عندي على أن التمييز منصوب بإسقاط حرف الخفض أو نزعه هو أن العرب قد أجازت في كل تمييز صالح لمباشرة (من) أن يجر ، لأنها فيه معنى الأشموني : ١٦٨/٢) كما أن كل ظرف فيه معنى (في) يمكن أن يجر بها ، وذلك مثل : اشتريت رطْلا عِنَباً أو من عِنَبٍ وقيراطاً أرْضاً أو من أرضٍ وكيلةً تَمْراً أو مِنْ تَمْرٍ ، ولله دَرُّهُ فارِساً أو مِنْ فَارِسٍ (الأشموني : ١٩٩/٢ ــ ٢٠٠) وأكْرِمْ بِهِ أباً أو منْ أبٍ ، وفي هذا دليل قاطع على أن النصب لم يكن بالاسم المميز ولا بالفعل السابق ، وإنما كان من أثر إسقاط حرف الخفض أو نزعه .

وكل تمييز في الأصل صالح لمعنى (من) ومباشرتها ، غير أن بعض النحاة منعوا جر التمييز (بمن) في مسألتين :

الأولى : تمييز الأعداد :

وقصدوا بذلك العدد الصريح (الأشموني : ٢٠٠/٢) ، فهو وإن كان بمعنى (من) غير صالح لمباشرة (من) في نظرهم ، فلا يقال عندهم جاءني خَمْسَةٌ مِنْ رِجَالٍ : مع أنهم أجازوا : جاءَني خَمْسَةٌ مِنَ الرّجال (الأشموني : ٢٠٠/٢) .

والحقيقة أن المعنى يحتمله ، ولو قيل فلا غبار عليه لغويا في تركيب الجملة العربية ، وكذلك لو قيل : أقبَلَتْ خَمْسٌ مِن نساء ، فهو مقبول أيضا معنى ولغة ، ولست أرى سببا وجيها لمنعه[١٥] ولو

قبل ما مثلت به هنا لجرى الباب (التمييز) على وتيرة واحدة وهذه أحسن من الاستثناء من القاعدة .

نعم قد يكون المنع سليما لغويا في تمييز الأعداد المركبة والمعطوفة وتمييز المائة والألف ـــ وإن كانت كلها على معنى (من) حيث يقال : اشتريْتَ أحَدَ عَشَرَ كتَاباً وقرأتُ إحدَى عَشْرَةَ صَحِيفَةً . وبعت خمسةً وعشرينَ ثَوْباً ، وعندي مائةُ فرسٍ ، وفي مكتبةِ فلان ألْفُ كتابٍ ، فإن التمييز هنا وإن كان على معنى (من) كما قلنا ليس صالحا لمباشرتها .

أما تمييز العدد غير الصريح كتمييز (كم) الخبرية و (كم) الاستفهامية فيجوز جره (بمن) مع أنه تمييز عدد (الأشموني : ٧٩/٤ ومابعدها ، طلب : ٣٣٤/٤ وما بعدها) .

الثانية : التمييز المحول :

سواء كان محولا عن الفاعل أو عن المفعول ، وذلك مثل : طابَ محمدُ نَفْساً ، ومثل قول الله تعالى : وفَجَّرْنَا الأرضَ عُيُوناً (سورة القمر : ١٢) لأن جواز اظهار (من) لجر التمييز يقتضي أن يكون ما بعدها صالحا للحمل على ما قبلها مثل قوله تعالى : أسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ (سورة الكهف : ٣١) إذ يجوز لنا أن نقول : أسَاوِرَ ذَهَباً ، فنسقط حرف الجر وننصب ما بعده ، ويجوز لنا الجر (بمن) كما في الآية الكريمة ، والشرط متحقق فيها ، إذ لاتباين بين (الأساور) و(والذهب) وهذا معنى الحمل ، بخلاف التمييز المحول عن الفاعل أو عن المفعول ، فإن ما بعد (من) على أساس إظهارها فيكون مخالفا ومباينا لما قبلها من فاعل أو مفعول ، فلا يقال : طاب محمد من نفسٍ ولا فجرنا الأرض من عُيُونٍ ، إذ ليست النفس هي محمد ولا العيون هي الأرض (الصبّان : ١٩٩/٢) .

أما ما عدا هاتين الجزئيتين من تميز العدد وما عدا العدد من تمييز الكيل والوزن والمساحة وتمييز النسبة أو التمييز الملحوظ فقد نصب بعد حذف حرف الجر أو إسقاطه ويحمل معناه في حالة الحذف ، ويجوز جره (بمن) إن أردنا ذلك .

ومن هنا يتضح لنا أن إسقاط الخافض أو نزعة يؤثر تأثيرا مباشرا في نصب ماكان واقعا بعد الجار ، وأطلقنا عليه مصطلح (التمييز أو التفسير) وقد قالت العرب : أكْرِمْ بأبِي بَكرٍ مِنْ أبٍ وما أكرَمَه منْ أبٍ ، وحسْبَكَ بهِ من كَافِلٍ ، وحذفت حرف الجر أو أسقطته فنصبت ما بعده ، فقالت : أكرِمْ بأبي بكرٍ أباً ، وما أكرمه أباً وحسْبُكَ به كافِلًا ، كما قالت : لِلّه دره من فارسٍ، ولله دره فارساً .

ألا يعطينا كل هذا السيل من الشواهد والأمثلة ، وأهمها القرآن الكريم والشعر العربي ومأثورات العرب أن أطراد النصب بعد إسقاط الخافض يحتم علينا الاعتراف به عاملا مطردا ناصبا لما كان

مجرورا ؟ ولا شك أن هذا يوفر علينا أن نحمل الفعل اللازم مالا قبل له به أوما لا تصلح للتأثير فيه ، أو أن نحمل الأسماء وبخاصة الجوامد منها ما لايصلح لأدائه .

وإذا كان الاسقاط أو النزع أو الحذف أمرا غير ملفوظ به فليدخل ضمن العوامل المعنوية التي قال بها الفريقان في : الابتداء ورفع المضارع وإعراب الصفة وعامل الخلاف عند الكوفيين في ناصب المفعول معه وناصب الظرف الواقع خبرا ، والفعل بعد واو المعية وفاء السببية ، وغير ذلك .

وفي نهاية بحثي الموجز هذا أرجو أن أكون قد فتحت بابا لنظرة مدققة في العوامل النحوية أمام من يؤمن بها أو يقول بأثرها في الاعراب ، والله وليّ التوفيق .

الهوامش :

١ ــ شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨ والمقرب لا بن عصفور ٢١ والخزانة للبغدادي ٦٧١/٢ وشرح شواهد العيني ٥٦٠/٢ والهمع ٨٣/٢ والدور اللوامع ١٠٧/٢ وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢ .

٢ ــ شرح الأشموني وحاشية الصبان ٨٩/٢ وتهذيب النحو ٦٩/٢ آ

٣ ــ أما الحذف لضرورة الشعر فلا يعتد به كقول جريرين عبد المسيح يخاطب ملك الحيرة :

آليت حَبَّ العراق الدهر اطعمه والحَبّ يأكله في القرية السوس

أي : آليت على حَبّ العراق (شرح الأشموني ٩٠/٢ وهامش تحقيق شرح ابن عقيل (محي الدين ١٥٢/٢ .

٤ ــ شرح الأشموني٩١/٢ ــ ٩٢ وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢ وتهذيب النحو ٧١/٢ .

٥ ــ وبقاء الجر بعد اسقاط الخافض ضعيف واهن واعتبره بعضهم شذ وذا كقول الفرزدق :

إذا قِيلَ : أيّ النَّاس شرُّ قَبيلةٍ أشارَتْ كليبٍ بالأَكُفّ الأَصابعُ

أي : أشارت إلى كليب ، (شرح الأشموني وحاشية الصبان ٨٩/٢ وشرح شواهد المغني ص ٣ إلا إذا كان الحرف الخافض (ربّ) بعد (الواو) كقول امرىء القيس :

وليلٍ كمَوْجِ البَحرِ أرخى سُدُولَهُ ..... أي : ورب ليل ، فهذا ليس من الضعف أو الشاذ ، وإن كان في هذا الموضع خلاف فالبصريون يقدرون (ربّ) محذوفة عاملة ، والكوفيون يعتبرون (الواو) هي الجارة ، لأن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف ــ انظر في ذلك : (الانصاف في مسائل الخلاف ــ لابن الأنباري ــ مسألة ٥ « واو ربّ » ص ٣٧٦ ــ ٣٧٧)

٦ ــ الشهاب علي البيضاوي ٢٤٠/٢ وحاشية الجمل ١١٨/١

٧ ــ أنظر شرح الأشموني ٩٧/٢ ، وتفسير الجلالين (سورة التوبة ــ آية ٥)

٨ ــ المفصل للزمخشري ٢٩١ والبحر المحيط ٣٩٨/٤ وأمالي ابن الشجري ١٨٦/١ ، وتفسير الجلالين (سورة الأعراف ــ آية ١٥٥) ص ١٣٧ ط : دار التراث بالقاهرة ، والمصحف الميسر للشيخ عبد الجليل عيسى (الأعراف) ص ٢١٦ آ

٩ ــ شرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٣ وأمالي ابن الشجري ١٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥ وخزانة الأدب للبغدادي ٢١٦/٣

١٠ ــ كتاب سيبوية ١٧/١ والمقتضب للمبرد ٣٢/٢ والخصائص ٢٤٧/٣ والدرر ١٠٦/٢ وشرح المفصل ٦٣/٧ .

١١ ــ شرح شواهد الأشموني للعيني مع الشرح والحاشية ١٩٤/٢ آ

١٢ ــ شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٢٥/٢ ــ ١٢٦ ــ ١٢٧ ــ وهمع الهوامع ١٣٦/٣ و ١٤٩ .

١٣ ــ لوقوعه في المثالين الأولين خبران وفي الثالث مبتدأ خبره الجملة بعده وهذا أولى من نصبه مفعولا لفعل محذوف لانشغال الفعل بعده بالعمل في ضميره .

١٤ ــ آية ٢٥ من سورة (الكهف) وانظر اعراب (سنين) في كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط وكتاب (الحجة في القراءات السبع) لابن خالوية .

١٥ ــ أليس في ذلك بيان لجنس من أقبلن ، مع تنكير المجرور (نساء) وكذلك الحال مع المذكر ، ألا يجوز أن يقبل خمسة من أسود أو خمس من غنم أو بقر مثلا ؟

المراجع العربية :

الأخفش الأوسط **معاني القرآن ، تحقيق فايز فارس ، الكويت : دار الكتب الثقافية ١٤٠٠هـ**

الأشموني **شرح الأشموني** ، القاهرة : عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ .

ابن الأنباري **الانصاف** ، تحقيق محي الدين ، القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٣٨٠هـ

ابن جني **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٧٦هـ .

ابن خالوية **الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق عبد العال سالم . بيروت : دار الشرق ، ١٩٧٧ .

ابن الشجرى **أمالي ابن الشجرى** ، حيدر آباد

ابن مالك **الألفية** .

ابن عصفور **المقرب لابن عصفور** ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد : بدون تاريخ . **المقرب مخطوط** ، القاهرة : دار الكتاب المصرية تحت رقم ١٩٩٠ نحو .

ابن عقيل **شرح ابن عقيل** ، تحقيق محي الدين ، القاهرة : المكتبة التجارية ١٣٧٦هـ .

ابن يعيش **شرح المفصل ، القاهرة : مطبعة منير ، ١٩٢٨ ،**

أبو البقاء العكبري **املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب ، بيروت دار العلم للجميع ، طبعة مصورة عن المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢١هـ .**

أبو حيان **البحر المحيط** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨هـ . والرياض مطبعة النصر ، بدون تاريخ .

البغدادي **خزانة الأدب** ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ .

الزجاج **اعراب القران** ، تحقيق ابراهيم الأبياري ، القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ز ١٩٦٣ .

الزمخشري **الكشاف** ، القاهرة : المطبعة البهية ، ١٣٨٥هـ .

سيبوية **كتاب سيبوية** ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، ١٣٩٧هـ .

السيوطي ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكرين بن محمد

ــ **شرح شواهد المغني** ، القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٣٢٢هـ

ــ **همع الهوامع** ، تحقيق عبد العال سالم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤هـ .

ــ تفسير الجلالين ، القاهرة : دار التراث ، بدون تارخ .

الشنقيطي **الدرر اللوامع** ، القاهرة : مطبعة كردستان بالجمالية ، ١٣٢٨هـ .

الصبان **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، القاهرة : عيسى الحلبي ، بدون تاريخ .

طلب ، عبد الحميد **تهذيب النحو** ، القاهرة : مكتبة الشباب ومكتبة المدني ١٩٧٦ .
العجيلي ، سليمان بن عمر **حاشية الجمل علي الجلالين** ، القاهرة : بدون تاريخ .
عضيمة ، عبد الخالق**المقتضب للمبرد** ، القاهرة : الشئون الاسلامية ١٣٨٨هـ .
هارون ، عبد السلام**معجم شواهد العربية** ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٢ .

☆

عبد الحميد السيد طلب :

- **حصل على الدكتوراه مع مرتبة الشرف من كلية الآداب بجامعة القاهرة .**
- **يعمل أستاذا للنحو بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الكويت .**

من مؤلفاته :

- **أوزان الشعر الشعبي في السودان ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٦١ .**
- **تاريخ النحو وأصوله (جزءان) ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥ .**
- **تهذيب النحو (٥) أجزاء ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ ، ومكتبة المدني ، القاهرة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣ .**
- **قام بتحقيق كثير من كتب النحو ، بعضها نشر مثل : المبدع لأبي حيان ، والمصباح للمطرزي ، وبعضها تحت الطبع مثل : لغات القبائل في القرآن الكريم .**